



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

معوقات التعداد السكاني وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق

محسن حسن



عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

معوقات التعداد السكاني وآثارها السلبية على مستقبل التنمية في العراق .. تقدير موقف

محسن حسن *

ملخص

يقدم هذا العرض التحليلي رسداً شاملاً لأهم المعوقات والموانع التي تحول دون إجراء عملية التعداد السكاني في العراق، ويفصّل القول في جملة الآثار السلبية المترتبة على ذلك، وفي مقدمتها ما يخص مستقبل التنمية الشاملة في البلاد، فضلاً عن توصيف الأسباب المؤدية إلى التجميد والإجهاض المتكرر لقرارات الحكومات العراقية المتعاقبة بشأن هذا التعداد، في ظل عدة مطالبات بالمضي قدماً في إنجازه، هذا إلى جانب استشراف القادم المجهول، من خلال استعراض التجارب العراقية وتقييمها مع التعدادات المنجزة والمؤجلة سابقاً، لاستخلاص المتاح من الدروس والعبر والتحصينات الضامنة لإنجاز التعداد المستحق، والمقرر إجراؤه في العام 2020 المقبل.

مقدمة

يشكّل التعداد السكاني أهمية قصوى للمجتمعات والدول كافة؛ ذلك أنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتركيب السكانية التي تنبني عليها القوى المحركة لأدق التفاصيل الحياتية من شتى الوجوه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها؛ فهو لا يمثل جسراً معرفياً وإحصائياً لعدد السكان فقط، وإنما هو الأداة المثالية المُحكّمة التي يمكن من خلالها تشريح القطاعات البشرية والأنشطة الصادرة عنها تشريحاً بنوياً على وفق مؤشرات رقمية وحسابية دقيقة، تساعد على دقة التخطيط الآني والمستقبلي، وتضمن عمق الاستشراف التنموي والنهضوي، وتوفر سلاسة الوصول البياني والمعرفي في أوقات قياسية، لقاء جهود رشيدة وتكاليف زهيدة¹.

1. تعرّف دوائر الإحصاء العالمية التعداد بأنه هو مجمل عملية جمع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص -في مدة زمنية معيّنة- جميع الأشخاص في البلد أو في جزء محدد منه تحديداً دقيقاً، وتصنيف هذه البيانات وعرضها وتحليلها ونشرها أو توزيعها بشكل آخر (راجع الرابط: ص: 27).

وتتضح جدوى النتائج المترتبة والقائمة على التعداد من كون السكان في أي مجتمع ولاسيما المجتمعات المعاصرة بشقيها النامي والمتقدم هم عنصر أساس لإنتاج الثروة المادية وتوزيعها، ولا يتسنى تخطيط تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتنفيذها، ونشاط إداري، أو بحث علمي إلا بوجود بيانات تفصيلية موثوق بها عن أحجامهم وتوزيعاتهم وطبيعة تكوينهم، وتعداد السكان هو المصدر الرئيس لهذه الإحصاءات الأساسية².

وعلى الرغم من قدم تجارب الإحصاء السكاني في حضارة بلاد الرافدين، ومرور العراق الحديث بأكثر من تجربة تعداد سكاني، لكنه منذ العام 1997 وحتى العام 2018 -أي منذ أكثر من 20 عاماً- فشلت الحكومات العراقية المتعاقبة في إتمام التعداد الأحدث، على الرغم من استشعارها أهميته، وعلى الرغم من العوار³ الذي طال آخر تعدادين في البلاد، وهما تعداد 1987، و1997؛ الأمر الذي اضطرت معه الدولة العراقية خلال كل هذه المدة، إلى الاعتماد في حساب مؤشرات الاقتصادية والقومية والاجتماعية، على بعض جهود (الحصر والتقييم) السكانية، التي تُحصّل على أغلبها خلال مرحلة التحضير الأولي لإحدى محاولات إنجاز التعداد، وتحديدًا في عام 2010؛ مما يعني دخول المؤشرات الإحصائية كافة الصادرة عن الدولة العراقية، بشأن مجمل القطاعات الحيوية العامة والخاصة في البلاد حيز التخمين، وخضوعها لمؤثرات النقص الرقمي والإحصائي للبيانات السكانية، وهو ما ترتب عليه فعلياً فشل معظم خطط التنمية الوطنية؛ كونها مركزة هي الأخرى إلى البيانات التقديرية غير الموثوقة نفسها.

وبالنظر إلى خطورة الآثار السلبية المترتبة على غياب التعداد السكاني بالعراق، وبصفة خاصة تلك الآثار السلبية المرتبطة بالتنمية الآنية والمستدامة، والرؤية التنموية والتطويرية لعام 2030. يأتي هذا العرض التحليلي ليرصد أهم هذه الآثار، ويستعرض أمام صانع القرار العراقي -ومعه عموم العراقيين- أهم الأسباب المؤدية إلى عرقلة الجهود المبذولة في الماضي والحاضر من أجل إتمام التعداد السكاني للبلاد، فضلاً عن استعراض أهم الحلول المقترحة للخروج من هذه الإشكالية، إلى جانب إبداء الرأي في مستحدثات الموقف العراقي من هذه المسألة، وعلى رأس ذلك ما يمكن رصده من توقعات مستقبلية بشأن ما أعلنته وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء «من تبني قرار المجلس

2. انظر: ورقات إحصائية: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، مطبوعات الأمم المتحدة 2009، السلسلة ميم، العدد 67/ التنقيح 2، ص: 27، متاح على: (بتصرف يسير).

https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm_67rev2a.pdf

3. تعداد 1987 سقطت منه بعض مناطق الشمال العراقي، وتعداد 1997 سقطت منه مناطق إقليم كردستان، ولم تعلن نتائجه إلا متأخراً وبالتحديد في 2001 أي بعد أربع سنوات وهو ما أفقده قيمته.

الأعلى العراقي للسكان بإجراء التعداد السكاني الأحدث خلال عام 2020 إلكترونياً»⁴.

وقد جاءت جزئيات هذا العرض بمدخل وأربعة محاور، أما المدخل فاحتوى على استعراض تقييمي وتصنيفي موجز لأهم التجارب العراقية مع التعداد، ثم المحور الأول وحمل عنوان: (معوقات إجراء التعداد السكاني في العراق) وفيه إشعارات مركزة حول الأسباب الكامنة وراء عرقلة التعدادات السكانية بالعراق، بينما يأتي المحور الثاني تحت عنوان: (غياب التعداد وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق) ومن خلال استعراض أهم ملامح السلبيات التي طالت القطاعات التنموية جراء غياب التعداد، وأما المحور الثالث فحمل عنوان: (الحلول المقترحة لإجراء التعداد السكاني في العراق) وفيه إجمال لأهم ما استخلصه العرض والتحليل من حلول ممكنة أُسْتُقِرَّتْ لإشكاليات التعداد ومعوقاته، ثم المحور الرابع والأخير تحت عنوان: (مستقبل تعداد 2020 والتعدادات المقبلة في العراق) وفيه استشراف لمصير تعداد 2020، وإبداء رأي مآلات التعدادات المحتملة المقبلة في العراق.

مدخل

في تجارب العراق مع التعداد السكاني

مرت جمهورية العراق بالكثير من تجارب الإحصاء والعد السكاني، بعضها كان تأريخياً وحضارياً بامتياز، فقد شهدت الحضارة العراقية القديمة إحصاء السومريين في المدة من 2124-2144 قبل الميلاد (حقبة حكم الأمير كوديا) بإحصاء عدد السكان في إمارة (لكش)، حيث بلغ عدد سكانها في ذلك الوقت حوالي (450000) نسمة ولم تخل بقية مناطق العراق القديم من محاولات الإحصاء والعد السكاني بهدف حصر القادرين على تحمّل أعباء الجندية⁵.

وقد توالى التجارب العراقية مع التعدادات السكانية لتمتد إلى العصور الحديثة؛ حيث نستطيع تصنيف هذه التجارب على وفق المراحل التالية:

4. انظر: مروة مصدق، الجهاز المركزي للإحصاء يضيف طلبة الدبلوم العالي لتدريبهم في مديريات الإحصاء، صحيفة التخطيط اليوم، السنة الثامنة، العدد 325، بتاريخ 25 تموز 2018، ص: 3، متاح على: (بتصرف يسير)
https://mop.gov.iq/static/uploads/8/hold_files/15325844928ca00ced4b02969200a9b880f76f3353--news325.pdf

5. انظر: محسن، سعد عبد الرازق، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 22، آب 2015، ص: 532، متاح على: (بتصرف يسير).
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105071>

■ **مرحلة التجريب الإحصائي:** وهي المرحلة التي استغرقتها المدة من 1866 وحتى العام 1946؛ وفي هذه المدة شهد العراق محاولات للتعداد أغلبها كانت تقديرية وغير دقيقة وتسم بالقصور الشديد في الخبرات الإجرائية، وهو ما ترتب عليه إلغاء التعداد الخاص بعام 1927، وكذلك التعداد التالي له عام 1934، على الرغم من الاعتماد على نتائج الأخير حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي كان أهمها تحديد سكان العراق بـ (3213173) نسمة⁶.

■ **مرحلة التعداد المتطور:** وتمتد من عام 1947 وحتى 1986 وخلالها شهدت الآليات الإجرائية لإنجاز التعداد السكاني تطوراً كبيراً من حيث الاعتماد على التقنية الحديثة من الحاسبات والأشرطة المغناطيسية وغيرها، واهتمّ بهذه المدة بمعيار الشمولية في التعداد وكذلك كثرة التفاصيل الإحصائية، وشملت هذه الحقبة أربعة تعدادات: أولها: تعداد 1947 كأول تجربة دقيقة ومتطورة وبتنتيجة إحصائية للسكان بلغت 4826000 نسمة، وثانيها: تعداد 1957 الأكثر تطوراً عما قبله من حيث الدقة والشمولية بنتيجة إحصائية بلغت 6298976 نسمة، وثالثها: تعداد 1965 (8047415 نسمة)، ورابعها: تعداد 1977 (12000497 نسمة)، وهذا الأخير كان الأكثر دقة وشمولاً وتطوراً على الإطلاق، بحيث عُدت نتائجه "من أسلم النتائج وأدقها وفاءً بمتطلبات خطط التنمية القومية وضماناً لإجراء المقارنة الدولية على أسس علمية سليمة"⁷.

■ **مرحلة التعداد المتأزم:** وهي المرحلة التي تمتد من 1987 حتى عام سقوط النظام في 2003، وشملت هذه المرحلة تعدادين اثنين، أحيط كل تعداد منهما بظروف حربية واقتصادية وسياسية متأزمة؛ فتعداد 1987 (16335199 نسمة) أحاطت به ظروف الحرب مع إيران، وعلى الرغم دعمه إعلامياً وتقنياً من قبل الدولة، إلا أن نتائجه لم تصل لدقة سابقه، بل شابته عيوب كثيرة، وذلك ما حدث أيضاً مع التعداد الذي تلاه في 1997 (22046244 نسمة) الذي أحاطت به ظروف الحصار الاقتصادي بسبب حرب الخليج⁸.

6. انظر: محسن، سعد عبد الرزاق، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 22، آب 2015، ص: 532، متاح على: ص: 535 (بتصرف).

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105071>

7. انظر: محسن، سعد عبد الرزاق، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 22، آب 2015، ص: 532، متاح على: ص: 536، 537.

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105071>

8. انظر: محسن، سعد عبد الرزاق، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 22، آب 2015، ص: 532، متاح على: ص: 537 (بتصرف).

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=105071>

■ **مرحلة التعداد المتجمد:** وهي المرحلة الممتدة منذ سقوط النظام في 2003 وحتى الآن، التي فشل خلالها العراق في إجراء أي تعداد سكاني، باستثناء بعض الإحصائيات والمسوح السكانية المنقوصة خلال العام 2010 وما بعده؛ إذ تعتمد الدولة على التقديرات السكانية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء التي تركز لمعدل نمو سكاني أقل بقليل من معدل النمو في المدة الواقعة بين تعدادي 1987/1997 وبما لا يتجاوز 2.6 بالألف⁹.

وبتأمل المراحل السابقة يتبين الآتي:

1. لم تصل أغلب التعدادات السكانية المنجزة في العراق إلى درجة الدقة التي يمكن الاعتماد عليها في الوفاء بمتطلبات خطط التنمية الوطنية باستثناء تعداد واحد هو تعداد 1977.
2. لم يلتزم العراق بالمدد البيئية المتعارف عليها دستورياً بين التعدادات السكانية والمقرر لها عشر سنوات بين كل تعداد وآخر، إما بدافع الظروف السياسية والاقتصادية وإما بدافع الالتزام بقرارات الدولة السيادية، وإما بسبب قصور بعض التعدادات السكانية والاضطرار لإعادتها كما حدث مع تعداد 1927.
3. إن حجم النتائج الإحصائية المترتبة على أغلب تعدادات العراق المنجزة منذ العام 1947 وحتى التعداد الأحدث في عام 1997 كان مخيباً للآمال، ولم يتناسب مع حجم الجهود الرسمية المبذولة للتطوير والتحديث؛ وهو ما يعزى في أغلبه إلى نقص الخبرة، وعدم الشمولية، ومعاناة البلاد من ظروف الحرب والحصار الاقتصادي.
4. كانت الرغبة في إنجاز التعداد السكاني صادقة وذات عزم أكيد على الرغم من المواجهات الصعبة مع المعوقات والموانع التي تحول دون النجاح في المهمة، ولعل من أبرز الأدلة على ذلك إعادة بعض التعدادات في أوقات قياسية وسريعة، والإصرار الرسمي على إنجاز التعداد في وقت الأزمات الاقتصادية والعسكرية.

9 . المصدر السابق نفسه، ص: 537 (بتصرف يسير).

المحور الأول

معوقات إجراء التعداد السكاني في العراق

يعد التعداد السكاني في العراق أحد ضحايا الوضع العام المتأزم في البلاد من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إلى جانب العديد من النواحي السلبية الأخرى التي تشتبك عبرها الاعتبارات الثقافية بالاعتبارات الدينية والعرقية والطائفية؛ لذا يصعب فض الاشتباك بين تجميد التعداد السكاني في البلاد أو تأجيله من جهة، وهذه الأوضاع والاعتبارات المشتبكة والمتأزمة مجتمعة من جهة ثانية، لكن التأمل الدقيق للأسباب المباشرة المؤدية لتأخر إنجاز التعداد السكاني طيلة هذه المدة الطويلة نسبياً فيما بعد العام 2003 وحتى الآن، وقد يمنحنا مؤشرات جازمة بترجيح بعض المعوقات والاعتبارات المشار إليها، ومن ثم تقديمها من حيث الأهمية، وتأخير اعتبارات أخرى ربما لثانويتها وضعف قوتها في سلم الأسباب والمعوقات التي تحول دون وجود تعداد سكاني أحدث في العراق، وهو ما سنحاول تفصيله وتركيزه من طريق الآتي:

* أولاً: المعوقات العامة للتعداد السكاني:

هناك العديد من الأسباب والمعوقات الراهنة التي تعرقل الجهود الرسمية والشعبية لإنجاز التعداد السكاني، وقد لوحظ فيها أنها متغيرة ومختلفة من حيث المنطلقات واعتبارات الفاعلية عن مثيلاتها فيما قبل سقوط النظام السابق في 2003، وذلك على الرغم من اندراج أغلبيتها تحت تصنيفات عامة متشابهة؛ فقبل سقوط النظام كانت المعوقات تنحسر في الصعوبات الفنية والبشرية إلى جانب الظروف الاستثنائية من الناحية الاقتصادية أو العسكرية، فضلاً عن اعتبارات سياسية تكاد تكون منعدمة إذا قيست ببقية الصعوبات والاعتبارات الأخرى، بينما بعد سقوط النظام تجلّت المعوقات السياسية بنحوٍ أكثر تأثيراً من ذي قبل، إلى جانب ظهور معوقات نوعية لم تكن ذات تأثير جذري قبل سقوط النظام كالمعوقات العرقية والطائفية على سبيل المثال.

وبنحوٍ عامٍ يمكن تصنيف المعوقات العامة للتعداد إلى: معوقات سياسية، ومعوقات اقتصادية، ومعوقات عرقية، ومعوقات أمنية، ومعوقات فنية، وهو ما يمكن تفصيله على النحو التالي:

أ. المعوقات السياسية:

وهي نوعية المعوقات التي وضعت إجراء التعداد السكاني في كفة، ومصير مصالح بعض الأطراف

السياسية العراقية في كفة أخرى، ما يعني وقوف هذه الأطراف ضد عملية إجراء التعداد أو ضد من يرغبون في إجرائه، بل وربما عرقلة إجرائه إذا لزم الأمر، فضلاً عن كون التعداد يصبح نتيجة لهذا الموقف محل نزاع وخلاف دائمين بين الفرقاء، وهذا يتضح من جملة النقاط التفصيلية الآتية:

● **تعد قضية التعداد السكاني بالعراق مقيدة في وجهها السياسي بنتائج الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بعد العام 2003 في حق الشرائح السكانية داخل عموم المحافظات العراقية من تهجير لبعض هذه الشرائح واستقطاب لبعضها الآخر، رغبة منها في تكيف الوضع السياسي على وفق مقتضيات سياسية خاصة؛ الأمر الذي بقيت معه أوراق الطوائف السكانية مختلطة ومعقدة بعد خروج الأمريكان، وبات إجراء التعداد السكاني معه يمثل معضلة سياسية حقيقية من الناحية العملية¹⁰.**

● **يرتبط إجراء التعداد السكاني بحسم خصومات سياسية ونزاعات إدارية وحدودية بين بعض الأطراف المتصارعة في العراق، بشأن بعض المناطق المتنازع عليها، وهي إحدى أهم الموضوعات الخلافية وأشدّها بين الأحزاب والتكتلات والتجمعات السياسية داخل العراق بعد 2003¹¹.**

● **يرتبط إجراء التعداد السكاني بتحديد طبيعة المسار الانتخابي في العراق، ولاسيما ما يخص إسناد المقاعد البرلمانية وتحديد نصيب كل محافظة من هذه المقاعد على الدستور، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى عرقلة التعداد من قبل الأقليات المتنفذة والمحافظات الأقل تعداداً؛ حفاظاً على تمثيلها البرلماني القائم على الخداع والمؤشرات التقديرية¹².**

● **يتماس التعداد السكاني مع قضايا السيادة ووحدة الأراضي العراقية من الناحية السياسية، وهو ما يتجلى في تفاصيل المادة 58 من قانون إدارة الدولة العراقية، والنافذة على وفق تعديلات دستور 2005، التي تشترط فقرتها الثالثة (إجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف)**

10. تجدر الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية حاولت عام 2003 إجراء تعداد سكاني لتوظيفه في خدمة أغراضها السياسية بالعراق؛ حيث نص قرار حاكمها المدني بول برمر الصادر برقم 52 على وجوب إجراء تعداد سكاني للعراق وللقوميات الموجودة على أرضه على أن يكون متضمناً إقليم كردستان ومحدداً لطائفة وديانة كل عراقي، ولكن لم ينجح الأمريكان في تطبيق هذا القرار حيث دخل التعداد في طي التجميد منذ ذلك الحين وحتى الآن.

11. انظر: محسن، هادي حسين، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط السياسيين البريطانيين، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، العدد 101، ص: 21، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=75765>

12. يحدد الدستور العراقي النافذ التطبيق على وفق استفتاء العام 2005 نسبة سكانية محددة للتمثيل البرلماني للمحافظات بواقع نائب واحد لكل 100 ألف مواطن، على وفق هذا البند الدستوري فإن التعداد من شأنه تحديد عدد السكان الحقيقي لكل محافظة، وهو ما يتعارض مع مصالح بعض المحافظات، ومن ثم تقوم برفض التعداد.

فضلاً عما تنص عليه المادة 140 من الدستور نفسه من إجراء استفتاء في مناطق النزاع سيكون للتعداد السكاني أثر كبير في توجيه نتائجه¹³.

● **يشكل التعداد السكاني تهديداً مستمراً وطاغياً** - وما يزال - بالنسبة للحكومات العراقية المتعاقبة، ولاسيما فيما بعد العام 2003؛ ذلك أنه يضعها في مواجهة مباشرة مع قضايا داخلية ساخنة قد تهدد بأحداث سياسية فارقة يمكنها أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة أو زوال النظام، الأمر الذي يؤثر معه الدولة السلامة من خلال تأجيل إجراء التعداد أو تجميده بنحو مؤقت¹⁴.

● **يخضع قرار إجراء التعداد السكاني في العراق لمعطيات السياسة الإقليمية والدولية**، بما فيها التوجيهات والتوجيهات والاستشارات الصادرة عن ومع دول الجوار مثل تركيا، وإيران، وغيرهما، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التنفيذ أو التأجيل؛ حيث تبقى مخاوف هذه الأطراف الخارجية جزءاً لا يتجزأ من الوضعية السياسية المتأزمة لقضية التعداد بالعراق، وقد سبق أن ساعدت هذه المخاوف في تأجيل التعداد لثالث مرة على التوالي فيما بعد العام 2003 خوفاً من «إثارة الاضطراب في الأقاليم المتنازع عليها التي تجاور إقليم كردستان في شمال العراق»¹⁵.

● **يرتبط إجراء التعداد السكاني بإمكانية ظهور مكونات وكتل سياسية جديدة من المهاجرين العراقيين المقيمين في الخارج**، والذين قد يصل عددهم إلى أكثر من خمسة ملايين عراقي على وفق تقديرات غير مؤكدة، ولاسيما أن أغلبهم ممن يحملون توجهات حقوقية ورغبات صادقة ومتحررة في اجتثاث الفساد والفاستدين في العراق، وهو ما قد يكون سبباً في عرقلة التعداد من قبل بعض المناوئين لهذه المكونات السياسية المحتملة¹⁶.

13. انظر: مصطفى، دلي محمد علي، جدوى الحل الدستوري لمشكلة المناطق المتنازع عليها داخلياً في الدستور العراقي «محافظة كركوك أنموذجاً»، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية 2016، ص: 7، متاح على: <http://librarycatalog.bau.edu.lb/BAUNumFile/Law/Theses/II162565.pdf> (بتصرف).

14. يؤكد هذا بقاء قرار إجراء التعداد السكاني منذ عام 1997 وحتى الآن دون تغطية حكومية ناجزة أو جرأة على التنفيذ رغم توافر الآليات والوسائل المساعدة على إتمام التعداد.

15. راجع: علي عجيل منهل، الإحصاء السكاني في العراق، موقع الحوار المتمدن، العدد 3152، 2010، متاح على: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=231768>.

16. كثير من المهاجرين العراقيين ينتمون إلى الطبقة المثقفة من الكتاب والشعراء والأدباء فضلاً عن مواطنين آخرين اضطرتهم الظروف المتأزمة في الداخل العراقي إلى ترك البلاد، وأغلب هؤلاء يؤيدون الاستقرار الكامل للعراق وللشعب العراقي، وينظرون إلى التعداد كونه تكريماً لانتماهم للعراق، على عكس بعض متنفذي الداخل من الفاسدين الذين يرون في التعداد تفریطاً في المناصب والحقوق المكتسبة التي استحوذوا عليها بطرق غير مشروعة.

ب - المعوقات الاقتصادية:

لا نقصد بالمعوقات الاقتصادية هنا عجز الحكومة العراقية عن توفير التمويل اللازم لإجراء التعداد¹⁷، وإنما نقصد تلك النوعية من المعوقات التي تنتج عن ارتباط إجراء التعداد بسلب بعض المميزات المالية والثرواتية للقوى العراقية أو منحها على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها وولاءاتها، وهي المعوقات التي يمكن تبينها من النقاط التالية:

● **يترتب على إجراء التعداد لإقليم كردستان زيادة حصته المالية من الموازنة العامة الاتحادية** حيث يطالب الإقليم بنسبة قدرها 17% على وفق تقديراته الخاصة بعدد السكان لديه، في حين أن النسبة التي يحصل عليها الآن على وفق موازنة العام 2018 هي 12.6%؛ لذا تثير التقديرات السكانية خلافات دائمة بين الإقليم والحكومة المركزية، الأمر الذي يجعل من إجراء التعداد مثار تجاذب بين الطرفين.

● **يتعلق مصير بعض المناطق النفطية بالعراق وما تدره من ثروات مالية بمسألة إجراء التعداد** من عدمه، وهو ما يؤدي إلى تجاذبات بين الأطراف المتصارعة على هذه الثروات تنتهي في الغالب باستمرار تجميد التعداد تجنباً للصدام.

● **يرتبط الحصة المالية الخاصة بتوزيع الموازنة العامة الاتحادية للمحافظات مرهونة بعدد سكانها؛** لذا يمثل التعداد السكاني بيئة صراع مالي من قبل المحافظات الباحثة عن زيادة حصصها المالية أو الرغبة في إعاقه محافظات بعينها عن فرصة الحصول على تلك المميزات المالية.

● **يتجاوز الوجه المالي والثرواتي للتعداد السكاني مجرد الصراع بين المحافظات والكتل على بعض المخصصات المالية الرسمية، إلى التحكم في الأنسبة المالية لعموم الشعب العراقي ككل** بما فيها المؤسسات الحيوية والأمنية والقومية؛ وهو ما يتضح من قيمة التعداد في مواجهة قضايا الفقر وحقوق الإنسان وقضايا اللاجئين، وتكثيف المخصصات المالية للإنفاق على الصحة والتعليم وبقية الخدمات الوظيفية والمدنية.

17. لا تعد مسألة تمويل إجراءات تنفيذ التعداد السكاني من المسائل المعوقة؛ فقد سبق أن خصصت وزارة التخطيط العراقية ما يفوق الـ 150 مليون دولار لهذا الأمر، فضلاً عن وجود استعداد دائم لدى الهيئات والمؤسسات السكانية العالمية وعلى رأسها هيئات الأمم المتحدة السكانية، لتمويل التعداد ودعمه مالياً ولوجيستياً.

ج - المعوقات العرقية:

هي نوعية المعوقات المرتبطة بتعداد سكاني في بلد مثل العراق ويعيش حالة فريدة من نوعها من حيث تعدد القوميات والأديان والمذاهب الممتدة والمشاركة إثنياً عبر الحدود مع دول الجوار الجغرافي¹⁸، وهي الحالة التي تسبب مشكلة مزمنة لسكان العراق تعكس على استقرار الأنظمة المتعاقبة على حكمه، في ظل وقوع العراق تحت تأثير الصراع الداخلي على السلطة بين الأقلية والأكثرية، إلى جانب الوقوع تحت تأثير التوظيف الإثني الخارجي إقليمياً ودولياً لتحقيق أهداف شاملة¹⁹.

ويمكن رصد هذه النوعية من المعوقات وتوضيحها من خلال النقاط الآتية:

● **يلاحظ** أن إجراءات التعداد تتعطل بسبب التدخلات العرقية للطوائف والقوميات في العراق، ومثال ذلك ما يحدث نتيجة الصراع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، بين العرب والتركمان من جهة، والأكراد من جهة أخرى²⁰.

● **تتعدد** الأوجه التي تنظر من خلالها القوميات والأعراف في العراق إلى التعداد؛ فالأكراد يعدونه فرصة لإظهار قوة العرق الكردي وغالبية في مناطق النزاع، ويهدفون من خلاله إلى ضمّ المناطق المتنازع عليها لتحقيق تقدم في ملف تقرير المصير، بينما بعض العشائر العراقية تراه الأنسب لإظهار تكتلها السكاني في إطار المحافظة أو القضاء التابعة له، في حين تنظر إليه عشائر أخرى كونه نذير شؤم بزوال نفوذها، وإظهار ضعفها وأقليتها.

● **وعلى** مستوى التصنيف البشري والنوعي لمواقف الشرائح الاجتماعية من التعداد بالعراق، فإنه في حين ينظر غالبية العراقيين المحايدين والباحثين عن الاستقرار إلى التعداد باعتباره آلية إصلاح قومي لا غناء عنها، فإن أقطاب الفساد وذوي النفوذ من بعض العراقيين يعارضون هذه النظرة حفاظاً على هوية نفوذهم، بينما لدى البعض الآخر وجهة نظر مختلفة وجازمة، بأن أي تعداد سيُجرى في العراق سيكون تعديداً للطوائف والأعراف والقوميات، وليس تعديداً لمواطنين عراقيين²¹

18. انظر: البديري، إياد عايد والي، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد 1/2010، ص: 145 (بتصرف يسير).

19. المصدر السابق نفسه (بتصرف يسير).

20. تجدر الإشارة هنا إلى وجود دور تحريضي من زعماء القوميات والأعراف ضد إجراء التعداد، وهو ما يؤثر في العامة، ولعل وجود تعاون كبير من أهالي كركوك على اختلاف انتماءاتهم مع الحكومة العراقية في أثناء إجراء الكثير من المسوح الجزئية هناك، ويؤكد أن الصراع هو في حقيقته بين زعماء القوميات.

21. وهذه النظرة نابعة من فقدان ثقة المواطن العراقي بالجهات والمؤسسات الحكومية وربما بالوطن ككل، وهو ما يكون له أكبر الأثر في تقصير المواطنين في حق التعداد.

● تمثل إشكالية المحتوى الخاص باستمارة التعداد السكاني مثلاً صارخاً لمدى الخلاف العراقي والديني والقومي المشحون بين الطوائف بشأن التعداد، وقد تعطل إجراء التعداد كثيراً بسبب الخلاف على ذكر الديانة وعدد القوميات وتصنيف الأيزيديين والآشوريين وغيرهم داخل استمارة الإحصاء.

د - المعوقات الأمنية:

وهي كثيرة ومتشابكة في بلد كبير كالعراق؛ حيث يعد الاستقرار الأمني شرطاً أساسياً من شروط التفكير في إجراء تعداد سكاني، وقد كانت الظروف الأمنية المضطربة في البلاد سبباً من أسباب تأجيل إجراء التعداد الأحدث، ولاسيما عام 2007 حينما عمت حالة من الاحتراب المذهبي والطائفي على مدار عامين متتاليين بسبب انتشار تنظيم القاعدة والمجموعات المسلحة.

وبنحو عامٍ يمكن توصيف أهم أنماط المخاوف والمعوقات الأمنية من الآتي:

1. قد يندر إجراء التعداد السكاني بحدوث احتراب داخلي تتواجه فيه أطراف الصراع من قوميات وأعراق ومنتفذين وهو ما يثير مخاوف الدولة بشأنه.
2. قد يؤدي التعداد إلى إثارة الحدود الإقليمية من الناحية الأمنية بفعل تجاوبها مع الداخل العراقي دعماً وتأييداً.
3. قد يهيب التعداد فرصاً مواتية للثورات الجماهيرية والشبابية المطالبة بحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما لا تتمناه الدولة والمسئولون بها.
4. قد يتم توظيف الظروف المحيطة بإجراء التعداد السكاني من قبل جماعات العنف المسلح والجماعات الإرهابية المتطرفة، وهو ما يقتضي احتياطات أمنية محكمة قد تفتقدها العراق في كثير من الأحيان والظروف.

هـ - المعوقات الفنية:

هي معوقات مترتبة على مجموعة الملاحظات الفنية التي يجب توافرها والاستعداد لها قبل إجراء التعداد، وأهم هذه المعوقات هي:

- العجز عن تهيئة الساحة العراقية لشروط ومعايير التعداد الناجح من الشمولية والآنية والعد الفردي وغير ذلك.
 - عدم قدرة الحكومة العراقية على التحكم في الحركة الديمغرافية للسكان في العديد من المحافظات والمدن والأرياف.
 - عدم امتلاك وزارة التخطيط العراقية الحق الدستوري المستقل في إجراء التعداد السكاني، ومن ثم حاجتها إلى تحقيق التوافق الكامل بين الكتل السياسية داخل مجلس النواب بشأن إجراء التعداد، وإن اعتراض أكثر من محافظتين يعد كفيلاً بعرقلة مشروع التعداد نيبائياً ودستورياً.
 - حاجة العراق الماسة إلى الدعم اللوجستي الخارجي نتيجة ضعف الخبرات البشرية وزيادة الحاجة إلى تدريب ما لا يقل عن 850 ألف عداد مباشرة المهمة بنجاح، بالتزامن مع قلة الخبرات الإلكترونية والمواقع المؤتمنة.
 - تمرست الحكومات العراقية فيما بعد العام 2003 على تسيير شؤون الدولة على وفق خطط تقديرية، وهذا التمرس أدى مع مرور الوقت إلى استسهال تأجيل التعداد السكاني والاعتماد على مثل تلك النوعية من الخطط.
- * ثانياً: معوقات التعداد .. نظرة تقييمية:

بالنظر إلى جملة المعوقات السابقة، فإنه يتضح حجم وقوة مشاركتها (مجتمعة) في عرقلة مشروع التعداد السكاني بالعراق، غير أننا نلتمس من خلال الاستقراء العام أن المعوقات السياسية تأتي في المرتبة الأولى؛ لأن الاعتبارات السياسية هي المتحكمة والغالبة على الجميع وعلى قضية التعداد في العراق، تليها المعوقات الاقتصادية، نظراً لأن صراع الثروة في العراق هو الوجه الآخر للسياسة، ويمنح تفسيراً منطقياً لعرقلة التعداد السكاني على يد الأطراف المتصارعة، بينما تأتي المعوقات العرقية في مرحلة ثالثة؛ لأنه بالإمكان التغلب عليها حال تقديم ضمانات قبل إجراء التعداد، ويتحقق الرفاه دون تمييز بين الجميع على المستوى الرسمي للدولة والقانون، في حين تعد المعوقات الأمنية والفنية من بين ما يمكن تلافيه بشيء من الحزم والتطوير.

المحور الثاني

غياب التعداد وآثاره السلبية على مستقبل التنمية في العراق

يعد غياب التعداد السكاني وإهماله في بلد ما، نذير تراجع كبير ومدوٍ في كافة قطاعات النشاط الإنساني على اختلافها وتنوعها، وفي مقدمتها القطاعات الاقتصادية والإنتاجية؛ إذ إن غيابه أو إهماله سيؤديان بمرور الأعوام والسنوات إلى تغييب كافة مؤشرات القياس والتغير بالزيادة أو النقصان في تلك القطاعات، ومن ثم استحيل الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصناعية والزراعية في هذا البلد ضباباً وسراباً، وهو ما لا يليق ببلد مثل العراق، ويعد التنوع البشري والسكاني فيه ثروة يجب أن توظف وتستغل بالنحو الأمثل.

وباستقراء الآثار السلبية الناجمة عن غياب التعداد السكاني طوال هذه السنوات الماضية منذ سقوط النظام وحتى الآن -ولاسيما ما يتعلق منها بشؤون الحركة السكانية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة وخطط التنمية والتطوير- لوحظت الآثار السلبية الآتية:

- استمرار مواجهة العراق مشكلة معقدة هي كبح جماح النمو السكاني والتحكم المؤثر في درجة الخصوبة السكانية؛ فعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية مؤخراً عن مؤشرات انخفاض في معدل النمو السكاني بفعل انخفاض نسبة الخصوبة خلال الأعوام الثلاثين الماضية من 6 مواليد حي لكل امرأة في سن الإنجاب خلال الثمانينيات إلى 4 مواليد في 2017²²، إلا أن الواقع يؤكد أن سياسات العراق الوطنية لا تولي إلا قدرًا محدوداً من الأهمية للمشكلة السكانية²³؛ حيث إن غياب التعداد والاعتماد على المؤشرات التقليدية السائدة، حرم العراق من تبني السياسات الأكثر فاعلية في خفض الخصوبة، وعلى رأسها سياسة التخطيط العائلي²⁴، التي بإمكانها خفض الخصوبة إلى معدل 2.19 طفل لكل امرأة، فضلاً عن خطورة بقاء معدل الإعالة الاقتصادي للسكان مرتفعاً؛ الأمر الذي يسبب خفض معدلات الادخار وتقليص فرص الاستثمار المحلي²⁵.

22. راجع: أسامة مهدي، العراق: انخفاض للخصوبة وتعداد للسكان...، صحيفة إيلاف، بتاريخ 11 تموز 2018، متاح على: <http://elaph.com/Web/News/2018/7/1211403.html> (بتصرف يسير).

23. انظر: فياض، هاشم نعمة، الخصوبة السكانية في العراق: تطورها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة عُمران القطرية، العدد 3، 2013، ص: 48، متاح على:

<https://omran.dohainstitute.org/ar/issue003/Documents/hashemfayad.pdf>

24. سياسة التخطيط العائلي هي جملة إجراءات مرتبطة بتنظيم النسل وتحديدته بالاعتماد على وسائل منع الحمل وتعدد الولادات.

25. المصدر السابق نفسه، ص: 49، (بتصرف).

- صعوبة الاستناد إلى مؤشرات موثوقة تُعين على وضع خطط ناجحة للتحكم في إدارك حجم التباين الحادث في معدلات النمو السكاني داخل المحافظات العراقية، ومن ثم عدم القدرة على تحقيق التوازن بين حجم السكان من جهة، وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة بما يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي وسكاني متوازنة في مختلف مناطق الدولة من جهة أخرى²⁶.

جاءت معاناة المخطط العراقي بفعل غياب التعداد من صعوبة تحديد المؤشرات الدقيقة المساعدة على وضع المحددات المؤثرة الواقعية في مسار التنمية المستدامة في البلاد، سواء ما يخصّ منها بالمؤشرات الاقتصادية كحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحصته السنوية من استهلاك الطاقة، ونسبة صادرات السلع والخدمات إلى وارداتها، أو ما يرتبط بالمؤشرات الاجتماعية؛ كمعدلات البطالة والنمو ونسبة الفقر وحجم السكان تحت خط الفقر، وعموم المؤشرات التعليمية والدراسية، فضلاً عن المؤشرات البيئية من الموارد المتجددة ومعايير استعمال المياه والأسمدة ونصيب الفرد من الأراضي الزراعية وأراضي المحاصيل الدائمة ونسبة التصحر، إلى جانب مؤشرات أخرى كالمؤشرات المؤسسية، مثل: أعداد الصحف، وأجهزة الراديو، والتلفاز، والحواشيب، ومشاركي الإنترنت لكل 1000 نسمة، وعدد العلماء والمهندسين والعلميين، وحجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي، إلى غير ذلك من مؤشرات جعل غياب التعداد تفاصيلها في طي الخرص والتخمين²⁷.

- ظهور تهديد متنام لتماسك البنية السكانية بالعراق نتيجة الهجرة إلى خارجه، حيث يساعد غياب التعداد في عدم التمكن من ضبط حركة الهجرة الخارجية ومعرفة مستوياتها بدقة تساعد على مواجهتها أو احتوائها؛ إذ إنه لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد العراقيين المهاجرين إلى الخارج، باستثناء مؤشرات تقديرية للأمم المتحدة تفيد بتجاوزهم حد المليوني مهاجر، في حين توجد تأكيدات صادرة عن البعثة الأوروبية لشئون اللاجئين بأن العراق على رأس الدول التي يطلب مواطنوها حق اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي ونسبة أكثر من 25 %

26. انظر : سالم، حازم داود، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة 1977/2007م، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، العدد 98، ص: 348، 351، متاح على :

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=73471> (بتصرف).

27. انظر: هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة الكوفة الصادرة عن مركز دراسات الكوفة، العدد 21، 2011، ص: 251، 252، متاح على :

<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ksc/article/viewFile/1729/1611> (بتصرف).

من إجمالي طلبات اللجوء؛ لذا باتت هذه المشكلة مثيرة للقلق وأصبحت تشكل خطراً يهدد الوجود السكاني والتنمية في العراق²⁸.

- تأثر بيئة العمل العراقية بالآثار الناجمة عن غياب المؤشرات الدقيقة لتعداد السكان؛ مما أدى إلى اتساع نطاق العمل غير المهيكل، وشيوع التكيّف مع اقتصاد يعجز عن توفير فرص العمل اللائق القادر على توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين²⁹. فتراجع القطاعين الزراعي والصناعي إنتاجياً، وارتفع معدلات الفقر، ومحدودية دور القطاع الخاص، وانخفاض مخصصات النفقات الاستثمارية في الموازنة العراقية، كلها أسباب تركز للعمل غير المهيكل، وجميعها تتأثر حتماً بغياب المؤشرات الصادقة والشفافة للتعداد السكاني³⁰.

- فشل خطط التنمية الخمسية كافة، ومجمل الخطط الطويلة والقصيرة، بفعل غياب التخطيط التنموي المبني على رصد دقيق وواقعي لأعداد السكان بالعراق؛ الأمر الذي غابت في ظله أسس العدالة الاجتماعية والحقوقية وانتفت فيه المبادئ الأخلاقية والأطر القانونية والدستورية الضامنة للتوزيع العادل لثمار التنمية، فضلاً عن تنامي الفساد واحتكار الثروات في ظل غياب الحوكمة وحسن الإدارة³¹.

وبصفة عامة، لا تخلو مظاهر السلبية في أي قطاع من قطاعات الدولة العراقية -مجتمعة أو متفرقة- من ارتباط قوي -من قريب أو من بعيد- بقضية غياب التعداد السكاني تأجيلاً أو تحميذاً، ومن ثم فإنه بقاء الحال على ما هي عليه من إهمال التعداد السكاني، ستصبح قضايا التنمية في العراق محفوفة بالعديد من المخاطر القابلة للانفجار في أي وقت وفي وجه الجميع، ولاسيما مع تنامي الآثار السلبية لغياب التعداد في حيزها الصحي والبيئي والغذائي؛ إذ يترتب على عدم المتابعة الدقيقة للنمو السكاني المطرد والخفي نشوء مخاطر الزحف على المساحات الزراعية، وزيادة الاستهلاك، وطرح النفايات، فضلاً عن زيادة استهلاك الموارد الطبيعية الذي له تأثيرات سيئة على البيئة والتنمية³².

28. انظر: صالح، هناء عبد الجبار، العمل غير المهيكل، العراق، 2016، بلا معلومات إضافية، ص: 340 و341، متاح على: <http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/13.pdf> (بتصرف يسير).

29. المصدر السابق نفسه، ص: 328.

30. المصدر السابق نفسه، ص: 329 (بتصرف).

31. انظر: هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص: 253 و254 (بتصرف).

32. المصدر السابق نفسه، ص: 248.

وبنظرة إجمالية نجد أن انطلاق المسار التنموي بالعراق سيبقى مرهوناً بإزالة العوائق والمسائل السياسية والاقتصادية والعرقية المتعلقة، التي يؤدي التعداد السكاني الدور الأكبر في حسمها وإنهاء الجدل الشعبي والجماهيري الدائم المثار بشأنها، وعلى رأس أهم هذه المسائل المتعلقة ما يأتي:

(1) قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها، والجدل الدائم حول المادة 140 من الدستور وإشكاليات الخلاف الدائم بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان.

(2) قضايا الانتخابات المترتبة على استمرار العمل بالإحصاءات التقديرية والبطاقة التموينية.

(3) قضايا توزيع الموارد المالية للموازنة العامة للدولة بين المحافظات وما يرتبط بها من مظالم وشكوك وشبهات.

(4) قضايا الاشتباك والجدل بين الأقلية والأكثرية في العراق بشأن تحديد الأعراق والقوميات والطوائف.

(5) قضية بقاء الخطط المستقبلية للدولة العراقية تحت التهديد الدائم بالفشل في ظل اعتماد المؤشرات النسبية.

(6) قضايا الفساد، وسوء الإدارة، وضعف التعاطي مع حقوق الإنسان العراقي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ بما يؤدي إلى زرع الفتن ويهدد النظام الديمقراطي في البلاد.

(7) قضايا التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وضعف الحصول على مسوح حقيقية للعديد من المؤشرات المهمة كالوفيات، وحركة الهجرة الداخلية والخارجية.

(8) افتقار العراق إلى الأرقام والإحصاءات عن مختلف القطاعات العامة والخاصة، واستمرار صرف ملايين الدولارات في تجهيزات أولية لإجراء تعدادات لم تتم أو مهددة بعدم الإتمام، وتكرار ذلك مراراً دون حسم.

وبالطبع يمكن تصور حجم العراقيل والمعوقات المستقبلية التي يمكن أن تصطدم بها مسارات التنمية، ومخاطباتها، ومشاريعها بالعراق، في ظل وجود هذا الكم الهائل والمؤثر من المسائل المتعلقة من حيث الحسم، وإيجاد الحلول؛ بسبب غياب التعداد السكاني الدقيق والشفاف.

المحور الثالث

الحلول المقترحة لإجراء التعداد السكاني في العراق

عند النظر إلى جملة المعوقات المؤدية إلى إجهاض التعداد السكاني بالعراق وتجميده، نجد أنها غير مستعصية على الحل طالما وجدت الأرضية المشتركة لحلها بين الأطراف المعنية كافة، ولا سيما أن إجراء التعداد فيه مصلحة البلاد ككل من النواحي كافة، لكن الواقع في العراق، يؤكد أن حجم الهواجس البنينة بين الأطراف السياسية والحزبية وحتى عموم الجماهير العراقية يحتاج إلى علاج لا يمكن إيجاده إلا من خلال دعم الثقة، وتعزيز الانتماء الوطني، وتقديم الولاء للوطن والأرض على حساب الولاءات الحزبية والمذهبية والطائفية، وهي أمور تحتاج إلى كبير وقت بالعراق، ومن ثم لا بد من اللجوء إلى الحلول الجزئية والمرحلية لتذليل العقاب والصعاب أمام إجراء التعداد الأحدث، وبعدها لكل حادث حديث.

ومن هذا المنطلق -ومن خلال استقراء المداومات والنقاشات المعنية بشأن إجراء التعداد السكاني بالعراق- يمكننا الخروج بمجموعة من المقترحات والحلول نسوقها على النحو التالي:

■ **قيام الحكومة العراقية بمبادرة الدعوة لأطراف العملية السياسية في البلاد كافة للاتفاق على آليات إجرائية يكون من شأنها تعرية التعداد السكاني للبلاد من اعتباراته السياسية بحيث يتخلى الجميع عن تسييس التعداد التزاماً بقانون الإحصاء العام في البلاد.**

■ **قيام الحكومة العراقية بتقديم ضمانات قانونية ودستورية تلزمها بإجراء التوظيف السياسي لنتائج التعداد في شؤون الانتخابات والتغيير الديمغرافي للسكان وشؤون الأعراق والقوميات والأديان، والاقتصار على توظيف نتائجه في خطط التنمية الاجتماعية والصناعية والزراعية والتجارية وقضايا مواجهة الفقر ومشكلات التعليم والإسكان، على أن يكون إجراء التوظيف السياسي لمدة انتقالية لا تقل عن خمس سنوات ريثما تتضح أمور كثيرة في الأفق، ويؤتي التعداد ثماره في التوظيف المتفق عليه.**

■ **تدشين الحكومة العراقية ممثلة في وزارة التخطيط نقاشات جادة ورسينة، حزبية وبرلمانية وشعبية ودينية؛ للوصول إلى الشكل والمحتوى الأمثل لاستمارة التعداد، مع التوصية بأفضلية خلوها من الاعتبارات العرقية والقومية المثيرة للجدل، أو اشتغالها على هذه الاعتبارات ولكن بنحوٍ اختياري للمواطن العراقي إن شاء أشّر عليها وإن شاء رفضها.**

■ أن تُقدِّم الدولة العراقية على تعديلات دستورية تحفظ للعملية الانتخابية تطبيقات أكثر نزاهة وعملية؛ بحيث يُجرَّر التعداد السكاني من قيود هذه العملية تدريجياً ومرحلياً، وذلك من خلال تشريعات تعديلية للمادة (49) من الدستور، تسمح بتحديد نواب البرلمان الممثلين عن كل محافظة، على وفق عدد الناخبين لا عدد السكان كما هو قائم الآن، وهو ما سيزيل الكثير من الشكوك والمخاوف والمشكلات بشأن التعداد من جهة، وبشأن الصراعات البينية بين المحافظات من جهة ثانية، وكذلك بشأن الزيادات الصارخة والمتوقعة في عدد نواب البرلمان العراقي خلال السنوات المقبلة من جهة ثالثة³³.

■ قيام الحكومة العراقية بجهود مكثفة تستبق إجراء التعداد بمدة كافية، من أجل حل أبرز المشكلات العالقة والمعوقة لإجراء التعداد، وفي مقدمتها المشكلات السياسية، إلى جانب تجريب بعض المحاولات والعوامل المساعدة مثل إمكانية تهيئ الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بالتعداد لدى الفقاء السياسيين، وتقديم بعض المزايا المالية للمشاركين في التعداد على المستوى الشعبي وعلى المستوى الرسمي للمحافظات.

المحور الرابع

مستقبل تعداد 2020 والتعدادات المقبلة في العراق

من واقع تأمل الظروف والمعوقات والإشكاليات المحيطة بعملية التعداد السكاني في العراق، يمكن الجزم بصعوبة إجراء تعداد دقيق وشفاف ومكتمل في الوقت الراهن وعلى المدى القريب، لكن ذلك لا يمنع من الجزم أيضاً بأن التعداد الإلكتروني المزمع إنجازه في 2020، يعد خطوة إيجابية في طريق تحريك المياه الراكدة في ملف التعداد السكاني بنحو عام، والحصول بنحو خاص على بيانات ومؤشرات أكثر دقة من المملوكة والمتداولة حالياً، ولاسيما توظيف التكنولوجيا في إجراء التعدادات السكانية بات مشهوراً في الكثير من دول العالم، بل وفي دول منظمة التعاون الإسلامي التي تنتمي إليها العراق، وعلى وجه الخصوص منذ دورة تعدادات العام 2010³⁴.

33. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي مقاعد البرلمان العراقي لسنة 2018 هي 329 مقعداً من بينهم 320 مقعداً عاماً و9 مقاعد للأقليات (كوتا)، ومن المتوقع أن تزيد أعداد الأعضاء النوابيين لتصل إلى 600 نائب عام 2040 وفيما يخص المادة 49 من الدستور العراقي فإنها تنص على تكوين مجلس النواب من عدد من المقاعد والأعضاء بنسبة مقعد/عضو واحد لكل 100 ألف نسمة من السكان.

34. راجع الرابط:

ص: 2 ، <http://www.oicstatcom.org/imgs/news/image/oicstatcom-tce5-census-profile-ar.pdf>

إن استعانة العراق بخبرات المملكة الأردنية التي أجرت تعداداً إلكترونياً عام 2015، تؤشر إلى وجود فرص واعدة لإنجاح التجربة العراقية المقبلة، في ظل اعتماد هذه النوعية من التعدادات على تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية التي يمتلك العراق مركزاً متخصصاً فيها، التي تتيح الشمولية الكاملة والتحكم الميداني، وبناء قاعدة بيانات جغرافية تساعد في تنفيذ التعداد الزراعي ونوعيات أخرى من التعداد³⁵.

وبصفة عامة هناك توقعات ربما تكون أكيدة بأن يتسم تعداد 2020 الإلكتروني هذا -على الرغم من مميزاته الظاهرة- بمواجهة صعوبات عملية في التطبيق الكامل والشمولية، نتيجة اعتماده على وسائل إلكترونية يجهلها عراقيون كثير، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية، وهو ما يعني احتمالية الطعن في شموليته ونتائجه لاحقاً، لكن لا بد هنا من التأكيد على أهمية المضي قدماً في إنجازه؛ لأنه كفيل بإحياء فكرة التعداد السكاني مجدداً في العراق بعد سنوات طويلة من وجودها في طي النسيان أو الإهمال أو التجاهل، فضلاً عن كونه وسيلة تطبيقية سريعة النتائج يمكنها تقديم توصيف شامل لمستجدات المواقف السياسية والشعبية من قضية التعداد، وهو ما يمكن أن يكون ذا قيمة كبيرة في مستقبل التعدادات التي تليه، في حال تهيأت الظروف لإنجازها بنحوس أفضل.

استنتاجات

■ **إن معوقات التعداد السكاني بالعراق أغلبها سياسي واقتصادي وبقية المعوقات أقل تأثيراً.**

■ **يهدد غياب التعداد السكاني الدقيق مستقبل التنمية بالعراق، ويؤشر لاحتمالية تأخير الوضع الإنساني والاقتصادي وسقوط حكومات وربما أنظمة.**

■ **سيقدم تعداد 2020 الإلكتروني سيقدم إحصائيات عراقية أكثر حداثة، وسيكشف عن مواقف جديدة سياسية وشعبية من قضية التعداد ستساعد في إنجاز تعدادات قادمة أكثر دقة، على الرغم من احتمالية الطعن في شموليته وكماله.**

35. راجع تقرير صحيفة الغد برس تحت عنوان: المجلس الأعلى للسكان يقرر التعداد السكاني في العراق عام 2020 وينفذ بطريقة إلكترونية، بتاريخ 16 تموز 2018، متاح على : <https://www.alghadpress.com>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف).

توصيات

- **تحييد الأطماع السياسية والاقتصادية والطائفية عن قضية التعداد السكاني، وإدراك خطورة تأخيره على الدولة العراقية ككل.**
- **استصدار تشريع دستوري يلزم جميع العراقيين بالانخراط الجدي في إنجاز التعداد السكاني الدقيق والشفاف.**
- **المضي قدماً في إنجاز التعداد الإلكتروني في 2020 وعدّه تعادلاً تحديثياً وتمهيداً لتعدادات مقبلة أكثر دقة وشمولية.**

قائمة المراجع والمصادر:

■ تقارير ودوريات

- (1) البديري، إياد عايد والي، التركيب الإثنوغرافي لسكان العراق وتحليل أثره في بناء الدولة واستقرارها، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث عشر، العدد 1/2010 .
- (2) سالم، حازم داود، التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في العراق للمدة 1977 / 2007م، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، العدد 98:
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId.73471=>
- (3) صالح، هناء عبد الجبار، العمل غير المهيكّل، العراق، 2016:
<http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/13.pdf>
- (4) فياض، هاشم نعمة، الخصوبة السكانية في العراق: تطورها والعوامل المؤثرة فيها، مجلة عُمران القطرية، العدد 3، 2013:
<https://omran.dohainstitute.org/ar/issue003/Documents/hashemfayad.pdf>

(5) محسن، سعد عبد الرزاق، التعدادات السكانية التي جرت في العراق (عرض وتقييم)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 22، آب 2015:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId105071=>

(6) محسن، هادي حسين، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط السياسيين البريطانيين، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، العدد 101:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId.75765=>

(7) مصطفى، دلير محمد علي، جدوى الحل الدستوري لمشكلة المناطق المتنازع عليها داخلياً في الدستور العراقي "محافظة كركوك نموذجاً"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بيروت العربية 2016:

<http://librarycatalog.bau.edu.lb/BAUNumFile/Law/Theses/II162565.pdf>

(8) هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة الكوفة الصادرة عن مركز دراسات الكوفة، العدد 21، 2011:

<http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ksc/article/viewFile1729/1611/>

(9) ورقات إحصائية: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمسكن، مطبوعات الأمم المتحدة 2009، السلسلة ميم، العدد 67/ التنقيح 2:

https://unstats.un.org/unsd/publication/seriesm/seriesm67_rev2a.pdf

■ مواقع إلكترونية وصحف

- ١- الحوار المتمدن، موقع: <http://www.ahewar.org>.
- ٢- الغد برس، صحيفة: <https://www.alghadpress.com>.
- ٣- إيلاف، صحيفة: <http://elaph.com>.
- ٤- وزارة التخطيط العراقية : <https://mop.gov.iq>.